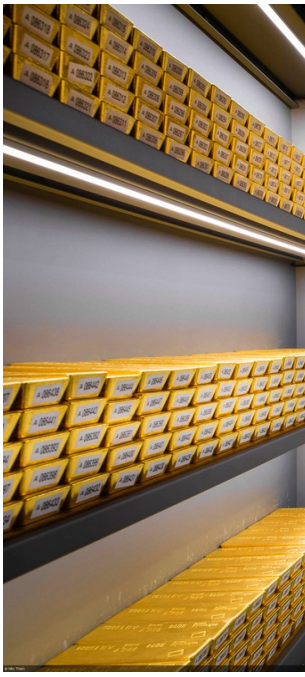
لهذا السبب أقدمت "بولندا" على شراء 100 طن من الذهب دفعة واحدة!



وأضاف "آدم جلابينسكي" قائلا "في الوقت الحالي لدينا 229 طنا من الذهب، حوالي نصفها تم شراؤها أثناء وجودي في المنصب".

واستطرد قائلاً: "خلال السنوات القليلة المقبلة نريد شراء ما لا يقل عن 100 طن أخرى من الذهب والاحتفاظ بها في بولندا أيضا".

الجدير بالذكر أنه على مدار السنوات العشر الماضية زادت بنوك مركزية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وآسيا، مشترياتها من الذهب معتبرة في الغالب أن ذلك وسيلة لتقليل الاعتماد على أصول مثل الدولار الأميركي.

لماذا قامت بولندا بشراء 100 طن من الذهب؟

ربما تمت إزاحة الذهب عن عرشه كعملة للتبادل التجاري قديماً، وعن كونه معياراً نقدياً للدول،

لكنه لا يزال يحظى باهتمام السلطات بشكل كبير، ويملأ قسماً كبيراً من خزائن البنوك المركزية، فعلى سبيل المثال يحتفظ الاحتياطي الفيدرالي بأكثر من 8 آلاف طن من الذهب.

ويُستخدم الذهب حالياً كأحد مكونات الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية. ويكون المعدن النفيس هنا شأنه شأن العملات الأجنبية التي تمتلكها البلاد، حيث يعد مؤشراً للصلابة الائتمانية للدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين.

بشكل عام يمكن وصف احتياطيات الذهب بأنها وسادة الأمان خلال الأوقات العصيبة والأزمات المالية والأوضاع الاقتصادية غير المواتية. ولعل ذلك يفسر ما قامت بها بولندا عند شرائها هذه الكمية الضخمة من الذهب والتلويح بأنها ترغب بالمزيد.

بولندا ليست حالة خاصة:

ليست بولندا هي الوحيدة التي تجري وراء الذهب، بل تمتلك الولايات المتحدة على سبيل المثال أكبر احتياطي ذهب على الصعيد العالمي في خزائن بنكها المركزي (وفقاً لإحصائيات 2019). ويشكل ذلك أكثر من ضعفي ما تحتفظ به ألمانيا.

أما البنك المركزي السويسري (أحد أكثر البنوك المركزية احتفاظاً بالمعدن الثمين) فيقول عن سياساته إزاء الاحتفاظ بالذهب: امتلاك الذهب كجزء من الاحتياطيات يضمن التنويع الجيد لها، ويساعد في تقليل مخاطر الميزانية العمومية.